

وساوس البحث التربوي في الجامعات العربية¹

•عدنان الأمين

ملخص

تفحص هذه الورقة البحوث التربوية العربية من جانبين: المواضيع ومناهج البحث. تتكون مادة البحث من عينة من الدراسات (مقالات ورسائل ماجستير ودكتوراه) التي عالجت موضوع المعلمين والمنشورة على قاعدة بيانات شبكة المعلومات العربية التربوية (شمعة) ما بين العامين 2007 و2013.

من جهة المواضيع تبين الورقة ان الدراسات التربوية تعالج قضايا القطاع التربوي ولكنها تتبع استراتيجيات التجنب: الابتعاد عن البحث في الوقائع التربوية ذات الحساسية السياسية. اما بالنسبة للمنهجية فالدراسات التربوية تتبع عددا من القوالب، هي على التوالي التجريبية المجردة، المعيارية، والتطبيق. ان سيطرة هذه القوالب وهامشية النموذج التحليلي تسمح بالاستنتاج بان هناك تقاليد في البحث التربوي العربي تقوم على نوعين من وساوس: وساوس العالم المحايد وساوس الفاعل الاجتماعي. المقال النمطي في هذه التقاليد يتسم بالصفات التالية: مراجعة شكلية للأدبيات على طريقة لزوم ما لا يلزم، فرضيات صفرية، تحليل احصائي حيث الفروق الدالة هي الهدف الأسمى للبحث، الوصول الى توصيات معلومة مسبقا. تخلص الورقة الى أن الوظيفة الفعلية لبرامج الماجستير والدكتوراه الجامعية في بلداننا هي التنشئة الاجتماعية، أكثر مما هي تطوير المعرفة.

Delusions of the Educational Research in the Arab Universities

Abstract

This paper examines the Arab educational research from tow aspects: their topics and their methodologies. The research material includes a sample of studies (articles, Masters and PhD theses) which deals with the teachers theme and which are available on Shamaa database, dated between 2007 and 2013.

Regarding topics, the paper reveal that Arab educational studies tackle the issues of the educational sector, but they follow a strategy of avoidance: keeping away from the educational facts that may imply political sensitivity. As for their methodology, these studies follow some patterns, namely the abstracted empiricism, the normative and the application patterns. The hegemony of these patterns and the marginal presence of the analytical model leads to argue that there are traditions in Arab educational research based on two types of delusions: the neutral scholar delusion and the social actor delusion. The typical study in this tradition has the following features: formal review of literature, "null-hypothesis", sophisticated statistical analysis where "significant differences" are the ultimate results and déjà-vu recommendations. The paper concludes that the actual function of maters and PhD programs in our countries is rather socialization than advancing knowledge.

Les déluions de la recherche éducationnelle dans les universités arabes

Résumé

Ce papier examine la recherche éducationnelle arabe sous deux aspects : leurs sujets et leurs méthodologies. Le corpus comprend un échantillon d'études (articles, mémoires et thèses de doctorat) qui traitent du sujet des enseignants accessibles sur la base des données Shamaa, et datées entre 2007 et 2013.

En ce qui concerne les sujets, le papier révèle que les études éducationnelles Arabes abordent les questions du secteur éducatif, mais adoptent une stratégie d'évitement : rester loin des faits éducatifs qui

¹ قدمت هذه الورقة في المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 21-19 آذار/مارس 2015، مراكش-المغرب.
• عدنان الأمين، أستاذ العلوم التربوية سابقا في الجامعة اللبنانية-كلية التربية، ومستشار اليونسكو للتعليم العالي، ورئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، يحمل دكتوراه في علم اجتماع التربية (1977) ودكتوراه دولة في الآداب (1991) من جامعة السوربون-باريس. البريد الالكتروني: elamine.adnan@gmail.com

peuvent susciter une sensibilité politique. Quant aux méthodologies, ces études poursuivent certains modèles, à savoir l'empirisme abstrait, le modèle normatif et l'application. L'hégémonie de ces modèles et la marginalité du modèle analytique conduit à soutenir l'idée qu'il y a des traditions dans la recherche éducationnelle arabe basée sur deux types de délusions : la délusion du savant neutre et la délusion de l'acteur social. L'étude typique dans ces traditions a le profil suivant : une révision formelle de la littérature, "l'hypothèse nulle", l'analyse statistique sophistiquée où les différences significatives sont les résultats ultimes et des recommandations déjà-vu. Le papier conclut que la fonction réelle des mémoires et des thèses dans nos pays est plutôt la socialisation que l'avancement du savoir.

كلمات مفتاحية: بحث تربوي، بحوث علمية، مناهج البحث، التجريبية، المعيارية، الماجستير والدكتوراه، الترقية، البلدان العربية.

مقدمة: المشكلة المطروحة

ليس من الضروري تعداد الدراسات التي تردد فكرة "ضعف" البحوث العلمية في البلدان العربية، ان في العلوم الصلبة او في العلوم الإنسانية والاجتماعية. فالبيئة نجدها في مكانة الجامعات العربية في التصنيفات الدولية منذ العام 2003 والقائمة على مبيانات (indicators) غزارة النشر العلمي في الدوريات العالمية. صحيح ان هناك اليوم خمس جامعات عربية أصبحت في فئة الجامعات الخمسمائة الأولى في تصنيف شنغهاي لكن عدد الجامعات العربية يزيد عن الخمسمائة اليوم، في حين ان سبعا من مجموع العشر جامعات في إسرائيل مصنفة في هذه الفئة (حمود، 2014). في العلوم الإنسانية الوضع أكثر تحدياً، يترافق ذلك مع انحياز سياسي ومؤسسي للعلوم البحتة والتطبيقية على حساب العلوم الإنسانية لجهة الموارد البشرية أو المالية المخصصة لكلياتها وبنائها البحثية (الأمين، 2008). وقد بينت دراسات الحالة التي أجريت مؤخراً حول قضايا الجودة في الجامعات في عدد من البلدان العربية أن الإنتاجية العلمية تكاد تكون غائبة عن اهتمامات حكمة (Governance) الجامعات عموماً وغائبة عن اهتمام أقسام التربية خصوصاً (لحروب، 2014).

هذا لا يعني إن أساتذة الجامعات لا يبحثون، ومنهم اساتذة العلوم التربوية، انه يعني أن بحوث هؤلاء لا يعتد بها عالمياً، أي لا تنشر، وإذا نشرت لا يستشهد بها بصورة كافية.

التفسير الشائع للضعف نجده في "معوقات" البحث العلمي. وما يقال عن معوقات البحوث التربوية يقال عن البحوث الإنسانية والبحوث في العلوم الصلبة. ويمكن للمرء أن يجد لوائح بهذه المعوقات في العديد من المقالات والكتب والرسائل والأطروحات، وتقارير المنظمات الدولية أو الإقليمية.

سوف نقتصر على اجمال أهم هذه المعوقات كما وردت في عدد من الدراسات:

أول هذه المعوقات ما يتعلق بالموارد المالية والبشرية. ومنها مثلاً: ضعف مستوى الإنفاق الحكومي والجامعي على البحوث العلمية وغياب القطاع الخاص عن المشاركة في التمويل وعدم تسويق البحوث العلمية وعدم مكافأة الباحث على إنتاجه العلمي.

ثاني هذه المعوقات ما يتعلق بضعف البرامج المقدمة وبالإطار الأكاديمي الذي تمارس فيه العملية البحثية من جهة ثانية وبإجراءات القيام بالبحث العلمي. فهناك ثقل في مهمات التدريس، وقلة توافر مساعدي البحث، ومحدودية في الاستقلالية وعدم الشعور بالأمان الوظيفي. ومن جهة الإطار الأكاديمي فهناك انخفاض في مستوى الخدمات من توافر شبكة المعلومات، والمختبرات، والمكتبات، والمصادر، الخ.

كما تتصف إجراءات القيام بالبحث بالتعقيد وضعف التنسيق بين عمادات البحث العلمي في البلد الواحد وعدم توافر نظم واتفاقيات للتواصل بين مراكز البحث العربية والعالمية. هذه الأنظمة تعيق عملية نشر الأبحاث والاستفادة من تجارب الآخرين والمشاركة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والعالمية.

وبناء عليه تقدم الدراسات التوصيات التي تزيل المعوقات، مثل: توفير الموارد المالية والمنح ووضع الخطط، وإعادة النظر في برامج الدراسات العليا، وتخفيض العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس، وتشجيع الفرق البحثية، وتطوير إجراءات النشر، وتحكيم البحث، وتوظيف البحث العلمي في خطط المساقات الدراسية الخ. (بطاح 2007، الشرع، 2011، ضو البيت، 2010، عمر 2007، الفيومي 2012، المجيدل 2010).

حديث المعوقات طويل وهو أقرب الى القالب. تتكرر الشكاوى من المعوقات نفسها وتتكرر التوصيات الموجهة الى المسؤولين والوزارات والجامعات، على طريقة التفكير الدائري، الذي يبدأ بفكرة لينتهي بها كخلاصة أو استنتاج.

من القضايا التي تثار في باب معوقات البحث العلمي (في التربية وغيرها) ما يسمى بانفصال البحث عن المجتمع وحاجاته. والسبب بحسب الدراسات كما يقال قلة وعي المجتمع لأهمية البحث العلمي، وعدم اهتمام الباحثين بحاجات المجتمع الفعلية، وعدم تطبيق صناعات القرار لنتائج البحوث واستثمارها في خدمة المجتمع. وعادة ما تخلص الدراسات التي تتبع هذه المقاربة الى التوصية بربط البحث بحاجات المجتمع.

لقد لفتني عنوان الدراسة التي نشرتها مؤخرا منظمة الاسكوا: "الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية". وهي بتوقيع ساري حنفي وريجاس ارفانيتس (ESCWA, 2014). تعالج الدراسة قضايا متنوعة، وتقدم حولها معلومات وتحليلات مهمة، منها مثلا حكاية أنظمة البحث العلمي والاستثمار في البحث والتنمية، والإنتاجية العلمية وهجرة الأدمغة وغيرها. ولكني لم اعرف لماذا استعمل تعبير "الحلقة المفقودة" في النسخة العربية، و"الحلقة المكسورة" (Broken Cycle) في النسخة الإنكليزية. وعندما وصلت الى الخلاصة قرأت أن "أهم جوانب الحلقة المفقودة هي ظروف عمل الباحثين" (ثقل العبء التدريسي، وعدم دعم الجامعة لأنشطة الأساتذة البحثية) وأن الدول العربية تحظى بمعدلات تسجيل براءات اختراع منخفضة، وغيرها من الملاحظات التي تنتمي مجددا الى عالم "المعوقات" ولا تقدم دليلا على ان هناك حلقة مفقودة بين البحث والمجتمع.

يخيل إليّ ان الحلقة المفقودة المقصودة، في دراسة حنفي وارفانيتس هي بين البحث والتنمية، وليس بين البحث والمجتمع. بل أن التنمية المقصودة في الدراسة هي التنمية المأمولة. لكن ماذا لو كان نمط التنمية القائم فعلا لا يتطلب بحوثا أصلا كما في بلدان تراكم ثروات هائلة من النفط وتشتري ما تريد؟ أو في بلدان تقوم على استيراد معظم حاجاتها، ولم تصنع آلة واحدة منذ استقلالها؟ أو في بلدان تطور اداراتها وانظمتها التربوية بناء على مشورة الخبراء الأجانب والمنظمات الدولية وتنتظر دول الغرب حتى تقفدي بها؟ الخ. في مثل هذه السياقات لا تكون هناك حلقة مفقودة واقعيا. لذلك يبدو لي أن ما ورد في جملة "ارتبط البحث أيضا بشكل ضيق بالترقية الفردية للأساتذة" في نهاية الدراسة (p 76) يشير الى النمط في حين يقصد الباحثان الدلالة على الخطأ.

القضية الثانية التي تهمني، والتي أظن انها تساعد على فهم الوظيفة الاجتماعية للبحوث التربوية هي قضية مناهج البحث. وقد طرح هذه الاشكالية نخله وهبه في كتاب نشر في العام 1998 واعيد طبعه في العام 2009، تحت عنوان: "حتى لا يتحول البحث التربوي الى مهزلة" (وهبة، 2009). الكتاب دراسة نقدية بامتياز للمناهج المستخدمة في البحوث التربوية التي اطلع عليها ابان قيامه بمهام رئيس مركز البحوث التربوية والتطوير في وزارة التربية والتعليم في البحرين لمدة تسع سنوات. بل هو عبارة عن مرافعة اتهامية محقة ضد ممارسات الباحثين التجريبيين الخاطئة تشمل أمورا كثيرة مثل مشكلة البحث وحدوده وفرضياته والدراسات السابقة والاقتراسات والاستبانة والتوصيات وغيرها. وكأي مرافعة، تمتاز في دراسة وهبه عبارات اللوم والاتهام والاستنكار بعبارات مثل الطقوس والتقاليد.

تعبير التقاليد البحثية يبدو لي مفتاحا يستحق اعتماده كمقاربة لدراسة الوظيفة الاجتماعية للبحث التربوي في بلداننا. فما يتصف به البحث العلمي عامة والبحث التربوي خاصة في بلداننا، يصعب تفسيره من زاوية الأخطاء والمعوقات. هذه لا تفسر الا الهوامش. أما عندما نتكلم عن أمر "سائد" فيجب البحث في الموضوع من زاوية أخرى. والزاوية التي تستحق التأمل هي زاوية التقاليد الراسخة في البحث، والتي يجدر الكشف عن طبيعتها ومحاولة تفسيرها، ولاسيما لجهة وظيفتها الاجتماعية. كنت قد استخرجت عددا من الانماط في دراسة سابقة (ElAmine, 1991) لكن البيانات كانت مأخوذة من لبنان فقط وتغطي فترة زمنية سابقة على التغيرات التي شهدتها لبنان في العشرين سنة الأخيرة. لذلك أعيد طرح المشكلة هنا.

ليس البحث العلمي عملا اجتماعيا بذاته، بل هو يتم ظاهرا بالابتعاد عن هذا العمل، من خلال المراقبة والتقصي والكتابة. وظيفته الاجتماعية تتأتى إما من النتائج او من الدوافع. تتأتى هذه الوظيفة من النتائج بسبب التغير الذي تحدثه نتائج البحوث في المعارف ومن ثم في الوقائع. والمعارف كما هو معروف ذات أساس ابستمولوجي واجتماعي (Young, 2000). وما يتأتى من الدوافع اسميه الوسواس. واستعير هذا التعبير من ابن خلدون. الوسواس هو الظن الدفين بان صاحبه مؤهل لأن يمارس دورا اجتماعيا او سياسيا نظرا لصفات يظنها في نفسه وليس نظرا للشروط الحقيقية لهذا الدور². والوسواس هو توهم، وهو عكس الخيال العلمي، على ما وصفه رايت ميلز (Mills, 1959). فالخيال السوسيولوجي عنده عمل معرفي يسمح للباحث باجتراح المفاهيم التي "توثر" او تفسر التصورات حول الحياة الاجتماعية. الوسواس هو انخرط وهمي في المجتمع من دون تفحص معرفي، والخيال العلمي هو انخرط معرفي من دون تورط اجتماعي مباشر. في الحالتين نحن نتحدث عن عمل الباحثين، أصحاب الخيال العلمي او أصحاب الوسواس، لكن الصفة تطلق على البحوث التي ينتجونها من باب الاستبدال التقني، وباعتبارها تعبير عن حاصل عملهم. لذلك يمكن الافتراض ان النظام الاجتماعي القائم هو الذي يوفر الشروط لممارسة الباحثين الخيال العلمي وهو الذي يضعهم في وضعية الوسواس الاجتماعي.

السؤال المطروح في هذه الورقة اذاً بسيط: ما هي الانماط او تقاليد البحث الشائعة في البحوث التربوية العربية وما مغزاها او وظيفتها الاجتماعية؟

1-منهجية البحث

1-1 مادة البحث

حصرت مادة البحث في هذه الدراسة بما هو متاح في قاعدة المعلومات العربية التربوية "شمعة"³ ما بين بداية 2007 ونهاية آب/أغسطس 2013. وقد بلغ عدد الدراسات المدونة في شمعة حتى ذلك التاريخ 19,115 تسجيلية. كان لا بد من طريقة لاختيار عدد معقول يمثل المجموع ويمكن عمليا التعامل معه. اخترنا أن نعمل على موضوع واحد، هو موضوع المعلمين. من المجموع المذكور وجدنا 2,453 تسجيلية (record) تتناول هذا الموضوع. استبعدنا منها الكتب، لان الكتب غالبا ما تكون جامعية (أي توضع لكي يدرس فيها الطلاب) وهي بالتالي تعتمد المنهج "الشرحي" وليس المنهج البحثي، كما استبعدنا ما بدا انه ليس له علاقة مباشرة بالمعلمين. فانخفض العدد إلى 2,329 تسجيلية. وتضم هذه المجموعة مقالات وفصولا في كتب ورسائل واطروحات جامعية. أي تضم اعمال الأساتذة والطلاب ما يسمح لنا بالمقارنة بين هاتين الفئتين. وهي موزعة على 18 بلدا عربيا. حللنا عناوين هذه التسجيلات بحثا عن المواضيع المطروقة من قبل الباحثين.

² "وقد يكون للبيت شرف أول بالعصبية والخلال ثم ينسلخون منه لذهابها بالحضارة كما تقدم ويختلطون بالغمار ويبقى في نفوسهم وسواس ذلك الحسب يعدون به أنفسهم من أشرف البيوتات أهل العصائب وليسوا منها في شيء لذهاب العصبية جملة وكثير من أهل الأمصار الناشئين في بيوت العرب أو العجم لأول عهدهم موسوسون بذلك" (ابن خلدون، المقدمة، الفصل الثالث عشر: في أن البيت والشرف بالأصالة والحقيقة لأهل العصبية ويكون لغيرهم بالمجاز والشبه)

³ موقع شمعة الالكتروني: www.shamaa.org

اما فحص مناهج البحث فقد اقتصرنا فيه على عينة أصغر، حددت على الشكل التالي: استبعدنا جميع التسجيلات التي تعود الى الأعوام 2007-2009، خاصة ان شمعة في تلك الفترة لم تكن تشترط لتدوين الدراسات وجود ملخصات لها. وقد سري مفعول هذا الشرط ابتداء من العام 2010. مع حصر البحث في تسجيلات الأعوام 2010-2013 هبط العدد الى 919 تسجيلية. اخترنا منها ربعها (ذات الأرقام 4، 8، 12، الخ)، فحصلنا على 231 تسجيلية.

2-1 طريقة البحث في المواضيع

ان البحث في 2,329 عنوانا طرح مشكلتين: المشكلة الأولى تتعلق بلائحة المواضيع التي يجب ان نحصي على أساسها والثانية تكمن في أن عنوان أي دراسة يتضمن أكثر من عنصر.

اخترت بالنسبة للمشكلة الأولى الانطلاق من لائحة مسبقة للمواضيع والتفتيش في كل عنوان عما إذا كان يعالج أيًا منها، على أن تكون هذه المواضيع أقرب إلى المجالات منها إلى المواضيع الدقيقة.

من اجل وضع هذه اللائحة المسبقة انطلقنا من التوصية الدولية حول اوضاع المعلمين الصادرة في العام 1965 (Recommendation concerning the status of teachers)⁴ لنجد أنها ميوّبة في ثلاثة محاور (بيئة العمل، الإعداد والتأهيل، وشروط العمل) موزعة على ثمانية بنود. وضعنا على أساسها أربعة مجالات اهتمام. ثم أخذنا بعين الاعتبار ما طرحته تقارير اميركية مثل "لا طفل يهمل" (No Child Left Behind) (US Department, 2002) وتقارير دولية مثل تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان "المعلم مهم: جذب المعلمين الفعالين وتطويرهم والاحتفاظ بهم" (OECD, 2005) ونتائج الاختبارات الدولية حول تحصيل الطلبة، وبناء عليه أضفنا مجال "نوعية المعلمين" باعتباره موضوع الساعة عبر العالم. كما تبين لنا أن هناك مواضيع غير مدرجة في أدبيات المنظمات الدولية بوضوح وهي مطروحة في الدراسات والبحوث التربوية، وتتعلق باتجاهات المعلمين ومواقفهم النقابية والسياسية واتجاهاتهم نحو المهنة.

استنادا إلى ما سبق أصبحت لائحتنا مكونة من سبعة مجالات:

- (1) الوضع الوظيفي،
- (2) اتجاهات المعلمين المهنية والاجتماعية،
- (3) إعداد المعلمين
- (4) التطوير المهني والتدريب
- (5) نوعية المعلمين
- (6) اتجاهات المعلمين التربوية
- (7) غير ذلك.

من أجل تصنيف (classification) جميع العناوين التي بين يدينا في هذه المجالات، وتجنبنا للاعتباط أو الاستنساب الذي يمكن أن ينجم عن العمل اليدوي وزعنا هذه المجالات السبعة إلى فئات (15 فئة) يجسد كل فئة عدد من الكلمات. هذه الكلمات استخرجناها أولا من التوصية الدولية ثم من مراجعة يدوية لعينة تجريبية من 200 عنوان. ثم طلبنا من الحاسوب (بواسطة تعليمات أعطيت لبرنامج اكسيل excel) التفتيش عن كل مجموعة كلمات واعطاءنا التصنيف المناسب لكل عنوان في فئة من الفئات الـ 15.

خلال العمل ظهر لدينا موضوع يثير الارتباك، لان المعلمين فيه ليسوا هم الموضوع. مثال: "المكتبة المدرسية: واقعها وسبل تطويرها من وجهة نظر مدرسي معاهد إعداد المعلمين والمعلمات". ونظرا لكثرة العناوين التي

⁴ http://www.unesco.org/education/pdf/TEACHE_E

تحمل هذه العبارة أو ما يشبهها (كما يدركها، كما يراها، الخ) فقد أنشأنا فئة تسمى "من وجهة نظر" وأعطيناها رقم 16.

ولحل المشكلة الثانية المتعلقة بتعدد مواضيع العنوان صنفنا اولا العناوين التي تقع تحت فئة "من وجهة نظر" ثم انتقلنا الى فئة الوضع الوظيفي التي طبقناها على ما لم يصنف في فئة "من وجهة نظر" وهكذا دواليك حتى تصنيف باقي العناوين في سائر الفئات تباعا.

3-1 طريقة البحث في مناهج البحث

اما بالنسبة لمنهجية البحث في دراسات العينة فقد اعتمدت الملخصات مادة للتحليل (corpus). نعرف الملخص باعتباره "خبرا عن البحث"، ويتضمن العناصر الأساسية الثلاثة التي تهمننا: الهدف من البحث، طريقة البحث/أداة البحث ونتائج البحث. البيانات نجعلها على أساس هذه العناصر، ونصنف على أساسها كل دراسة ضمن نمط من الانماط الستة التي اعتمدناها والتي سوف نتعرف عليها لاحقا.

ثمة أمور كثيرة في البحث سوف تفوتنا عند الاكتفاء بالملخصات، منها مثلا مراجعة الدراسات، ومنها تفاصيل طريقة البحث ومدى انضباطها، ومنها مجريات التحليل وكيفية الوصول إلى النتائج، وتفصيل النتائج، ومنها تماسك البحث ووضوحه ودقته، الخ. هذه هي حدود دراستنا. لكننا عدنا عند الضرورة الى النص الكامل للبحث لتبيان أي نقطة غامضة، إذا كان النص الكامل متاحا.

2-النتائج المتعلقة بالمواضيع

أظهر توزيع عناوين الدراسات على المواضيع أربع نتائج رئيسية:

1-2 تعالج الدراسات المواضيع الأساسية المطروحة في القطاع التربوي (المجتمع)

الدراسات التي بين أيدينا تعالج مسائل قطاع المعلمين وهي وثيقة الصلة بما يطرح في المجتمع حول المعلمين. ثمة فروق بين موضوع وآخر في حصة الدراسات التي تغطي كلاً منها (جدول 1)، لكن في غياب وجود أي معيار للحصة المثالية لأي موضوع لا نجد سوى نقطة واحدة ملفتة للنظر، نشرحها في الفقرة التالية.

جدول 1: توزع الدراسات بحسب مجال موضوعاتها الرئيسية

المجال	العدد	%
الوضع الوظيفي	20	0.9
السياسات	15	0.6
إعداد المعلمين	759	32.6
التطوير المهني	252	10.8
الجودة	525	22.5
اتجاهات	346	14.9
غير ذلك	412	17.7
المجموع	2329	100

2-2 تتجنب الدراسات مواضيع الوضع الوظيفي والسياسات

النقطة التي تلفت النظر (جدول 1) تتعلق بالانخفاض الشديد للدراسات التي عالجت مجالي الوضع الوظيفي والسياسات مقارنة بغيرهما من المجالات. حصل كل من هذين المجالين على أقل من 1% من مجموع العناوين، فيما المجالات الأخرى حظي كل منها بـ 10% وما فوق. هذا الانخفاض لا يمكن تفسيره الا من باب الابتعاد والتجنب. فهذان المجالان ربما يقحمان الباحث في قضايا سياسية حساسة. ويبين الصندوق رقم 1 العبارات التي تقع في مجالي الوضع الوظيفي والسياسات، والتي بنينا على أساسها تصنيف العناوين في مواضيعهما.

صندوق 1: مواضيع وعبارات مجالي الوضع الوظيفي والسياسات

المواضيع	العبارات
حقوق المعلمين:	حرية مهنية، مسؤوليات المدرسين، العلاقات بين المدرسين وهيئة التدريس ككل، حقوق المدرسين،
الضمان والحماية الاجتماعية:	رعاية صحية، إعانة المرض، إصابات العمل، إعانة الشيخوخة، إعانة العجز، إعانة الورثة، الضمان، الفحوص الطبية، الأمن الوظيفي، المدرسات ذوات المسؤولية العائلية،
الاستخدام والترقية:	الالتحاق بمهنة التدريس، المعلمون الجدد، معايير الاختيار، الترقى، تأديب، جزاء، تحفيز، عمل بدوام جزئي، تعاقد، مساءلة المعلمين.
الظروف الاجتماعية للمعلمين:	معلمو الأرياف، معلمو المناطق النائية، المعلمون البدون، اللاجئين، المكفوفون، المكانة الاجتماعية، المتزوجون، المطلقون، ذوو الصعوبات،
الوضع الوظيفي، غير ذلك:	ساعات العمل، إجازات، مرتبات، أجور، تقاعد، أوضاع المعلمين الوظيفية،
السياسات المتعلقة بالمعلمين:	الترخيص للمهنة، مشاركة المعلمين، الإدارة الحكومية لشؤون المعلمين، فلسفة التربية، الجوانب القانونية، دعم المعلمين، أثر المشرفين، أثر المديرين، سلطة المعلم، العلاقة بين المعلمين
التوافر:	الهدر، عدد التلاميذ في الصفوف، النقص، الفائض

وعندما فتننا في الدراسات التي عالجت اتجاهات المعلمين وجدنا ما يؤيد هذا الادعاء. فالدراسات التي تعالج اتجاهات المعلمين النقابية والفكرية هي اقل بكثير من تلك التي تعالج اتجاهاتهم نحو المهنة او اتجاهاتهم التربوية (جدول 2).

جدول 2: توزع الدراسات التي تعالج مجال الاتجاهات بحسب فئات المواضيع فيه

الموضوع	العدد	%
اتجاهات المعلمين النقابية والفكرية	27	7.8
اتجاهات المعلمين نحو المهنة	151	43.6
اتجاهات المعلمين التربوية	168	48.5
المجموع	346	100

يتجنب الباحثون كما يبدو المواضيع الوظيفية والسياسية والنقابية التي تقمهم في الشأن العام بما هو نقاش سياسي اجتماعي، اما المواضيع الأخرى فهي مواضيع "حيادية" او هكذا يظن الباحث. هذه الملاحظة يؤديها تصفح الدوريات العربية. فرغم أن الصحف في أي بلد عربي تمتلئ بأخبار المعلمين وبأخبار السياسيين حول الشؤون التربوية، وهناك مراسيم وقوانين تصدر، واصلاحات ومشاريع "رائدة" وقروض ومنح ومساعدات، فانت ان فتحت أي دورية تربوية "محكمة" في البلدان العربية، فلن تجد مقالا واحدا يساعد على فهم موثق وأكاديمي لما يحصل في القطاع التربوي، ولن تعرف ما هي قضايا التعليم في هذا البلد او ذلك. ربما تجد شيئا من هذا القبيل في مقالات اجنبية او في اطروحات قدمت في الخارج. محليا ثمة سياج ما.

ربما يتمثل هذا السياج بعدم اتاحة المعلومات او عدم الشفافية الحكومية، لان أهل الحكم يخشون من "سوء استعمال" هذه المواد سياسيا، أو يعتبرون الوثائق والمعلومات التربوية سرا من أسرار الدولة، وهي تحت حراسة واستعمال رجال المباحث. أو لأن الخبراء مستشاري الوزراء الذين يمسون بالملفات يحتكرون هذه الملفات لاستثمارها في مشروعات لاحقة ذات أثمان. إن هذا الاحتمال الأخير، أي دور الصفوة السياسية والبيروقراطية في حجب المعلومات وفي الترويج الشكلي والخارجي للإصلاحات مع إبقاء البيانات في حلقة مقفلة تقوم على الحد الأدنى من الشراكة المجتمعية تم التحقق منها في أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية حول إصلاح التعليم في مصر وقدمت خارج مصر (سيد، 2005).

لكن إذا سلمنا فرضا بهذا التفسير يبقى السؤال التالي قائما: ما الذي يمنح الباحثين أن يعالجوا المواضيع الحارة بأساليب ومناهج لا ترهنهم بالوثائق والمعلومات الحكومية المخبأة؟ ما الذي يمنعهم مثلا من إجراء مقابلات مع

المدراء أو المعلمين أو الأهل، أو أن يقوموا بزيارة الصفوف، أو بتحليل مضمون ما يرد في الإعلام حول المعلمين؟

يبدو أن التقاليد البحثية في الجامعات العربية في حقل التربية تقوم على استبطان الباحثين للسياج والحدود المرسومة لأبحاثهم، من خلال تجنب البحث في أمور قد تكون خلافية في المجتمع السياسي، وعلى طرح المواضيع التي تبدو حيادية، أو متسقة مع السياج. ومع الحياد يكون العلم بذاته. والعلم يجب أن يتجسد في المواضيع المختارة، وفي المواد التي تجمع وتحلل وفي طريقة التحليل وفي ماهية النتائج، كما سنرى.

ولعل الجامعات نفسها تلعب دورا في بناء هذا السياج. فالجامعات تبدو في حالة استتباع قوي لإدارتها من قبل الحكومات، والبراهين متوافرة على ضعف استقلالية الجامعات (الأمين، 2014). هكذا يجد الباحثون أنفسهم في ظروف يصعب فيها القيام بأبحاث نقدية أو التعرض لمسائل "حساسة" خشية التعرض للمساءلة الجامعية المدعومة حكوميا. لقد كانت حالة نصر حامد ابو زيد والمصير الذي لقيه (1992) مثلا يضرب أمام كافة الباحثين في مصر مثلا (نوفل، 1999).

3-2 ثمة نزعة قوية لمعالجة المواضيع "من وجهة نظر" المعلمين

بلغ مجموع الدراسات التي صنفت في فئة "غير ذلك" 412 دراسة (17.7%)، لكن تلك التي اعتمدت منها نموذج "من وجهة نظر" حيث لا يعالج موضوع المعلمين بل تعالج مواضيع أخرى إنما "من وجهة نظر" المعلمين بلغت 393 دراسة (16.9%)، وهي نسبة لم تكن متوقعة تماما مثلما لم يكن متوقعا ظهور هذا النموذج البحثي نفسه.

4-2 توافقت المقالات والرسائل والأطروحات في النزعات الثلاث

المقالات يكتبها الأساتذة عموما والرسائل والأطروحات يكتبها الطلاب، واذ يتشابه هذان النوعان في نزعتهما نحو معالجة موضوعات وتجنب أخرى، واعتماد انماط معينة في المعالجة، إنما يعكسان في تشابههما الأثر القوي الذي يتركه الأساتذة على الطلاب في اختيار المواضيع، واتجاه الطلاب عندما ينتقلون إلى صفوف الهيئة التعليمية إلى الاهتمام بالمواضيع نفسها. وهذا يجسد قوة التقاليد الجامعية البحثية وترسخها من جيل إلى آخر. تلاحظ فقط (جدول 3) فروق طفيفة تعزى إلى مكانة كل من الطلاب والأساتذة في النظام. فالأساتذة (المقالات) يعالجون أكثر من الطلاب موضوع إعداد المعلمين فيما هناك نسبة أعلى بين الطلاب تعالج موضوع التطوير المهني.

جدول 3: توزع الدراسات بحسب موضوعها ونوعها

المجموع	فصل في كتاب	رسالة/أطروحة	مقال	عدد	الوضع الوظيفي
20	3	8	9	عدد	
0.9	2.9	0.8	0.8	%	
15	2	7	6	عدد	السياسات
0.6	1.9	0.7	0.5	%	
759	43	320	396	عدد	إعداد المعلمين
32.6	41.0	30.1	34.1	%	
252	12	131	109	عدد	التطوير المهني
10.8	11.4	12.3	9.4	%	
525	16	249	260	عدد	نوعية التعليم
22.5	15.2	23.4	22.4	%	
346	10	155	181	عدد	اتجاهات المعلمين
14.9	9.5	14.6	15.6	%	
412	19	194	199	عدد	غير ذلك

17.7	18.1	18.2	17.2	%	
2329	105	1064	1160	عدد	المجموع
100	100	100	100	%	

3-الانماط الشائعة في منهجية البحث

ننتقل هنا الى النتائج المتعلقة بمناهج البحث في العينة الصغرى المكونة من 231 دراسة.

1-3 التجريبية المجردة

النمط التجريبي المجرد شديد التعلق بالمنهجية المضبوطة بل إن المنهجية فيه هي لب الدراسة، بحيث لا يجد القارئ (المجتمع العلمي) فيه أي فكرة، هو فارغ بهذا المعنى، انه يهدف فقط الى إظهار الفروق الإحصائية الدالة، فيقول هنا الفرق دال (الجنس مثلا) وهناك الفرق غير دال (العمر مثلا). وقد عبر أحد الباحثين مباشرة في ملخصه على هذا النحو:

" هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف إن كانت هناك دلالة إحصائية في مستوى الثقة التنظيمية في المدارس الثانوية في محافظة عمان تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي للمعلمين والسلطة المشرفة على المدارس"

لو كانت الدراسة عن الفرق الذي تحدّثه الاناث في مستوى الثقة التنظيمية مثلا مقارنة بالذكور لكانت وجهة الدراسة تغيرت نحو موضوع الجندر ابتداء من مراجعة الادبيات وصولا الى النتائج والمناقشة مروراً بالبراهين الإحصائية، لكن التجريبية المجردة تتجنب التفكير العام وتحول الموضوع المدروس إلى تمرين رياضي، وتعتبر الأرقام والنسب والمعدلات والارتباطات هي النتائج.

ليس هذا النمط عربي الهوية فقد توقف رايت ميلز عنده وهو الذي استعمل تعبير التجريبية المجردة (abstracted empiricism)، وخصص لهذا النهج فصلا كاملا في كتابه القديم الخيال السوسولوجي (Sociological Imagination) (Mills, 1959)⁵. لكن قوته في بلداننا يصعب تفسيرها دون فرضية "التجنب" كسياق او عامل دافع (pushing factor)، تراكم أثره وأصبح في صلب التقليد البحثي في الميدان التربوي على الأقل في البلدان العربية.

لذلك نجد ان ما تبقى من الملخص السابق يقول:

"... وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0,05$ في مستوى الثقة التنظيمية في المدارس الثانوية بشكل عام والمقاييس الفرعية الثلاثة للثقة، تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي للمعلمين. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0,05$ في مستوى الثقة التنظيمية بشكل عام والمقاييس الفرعية "الثقة في الزملاء" تعزى لمتغير السلطة المشرفة على المدارس. ووجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0,05$ في مستوى الثقة التنظيمية على المقياس الفرعي "الثقة في المدير" ولصالح معلمي المدارس العامة. كما وجد فرق دال إحصائياً عند مستوى $\alpha \leq 0,05$ في مستوى الثقة التنظيمية على المقياس الفرعي "الثقة في الطلبة والآباء" ولصالح معلمي المدارس الخاصة"⁶.

ماذا يحمل القارئ معه من هذا الملخص، وماذا يستفيد منه باحث آخر، باستثناء الذين ينسجون على منواله؟

⁵ Abstracted empiricism is the practice of gathering sociological data for one's own sake without developing a theoretical framework that would give that data meaning and value. This is a term coined by [C. Wright Mills](http://sociology.about.com/od/A_Index/g/Abstracted-Empiricism.htm) (...). http://sociology.about.com/od/A_Index/g/Abstracted-Empiricism.htm

⁶ لن نضع البيانات البيبليوغرافية للملخصات التي نقدمها كأمثلة، لأنها جزء من مادة البحث، وهي لن توضع أيضا في لائحة المصادر والمراجع.

في دراسة عنوانها: "التفكير الاستدلالي وعلاقته بالتحصيل الدراسي في الرياضيات والاتجاه نحوها" هناك 12 سؤالاً عن الفروق الدالة، يقابلها 12 فرضية هي صياغة جوابية للأسئلة نفسها، وقد هدف البحث إلى التحقق منها. وقد جاءت النتائج لتؤكد أو تنفي كل واحدة من هذه الفرضيات الـ 12 عن طريق تقديم قيم العلاقات الدالة إحصائياً⁷.

فالفرضيات في النمط التجريبي هي فرضيات صفرية (null hypothesis). أحياناً يصرح أصحاب الدراسات بذلك وغالباً ما لا يصرحون. إذا لم يسمها المؤلف على هذا النحو نعرفها من اعتبار العلاقات الدالة هي النتيجة. ونعرفها أيضاً من كيفية الاستعانة بمراجعة الأدبيات.

مراجعة الأدبيات في التجريبية المجردة تقتضي عادة أن يضع المؤلف ملخصات عن الدراسات التي يراجعها، يتضمن كل منها المنهجية والنتائج، وأن يرفقها وراء بعضها البعض بأسلوب خبري، كأنه يقوم باستعراض قاعدة بيانات. بل يمكن للمرء أن يتخيل أن المؤلفين ينسخون الملخصات من قواعد البيانات أو من المجلات، ثم يضعونها في فصل "مراجعة الأدبيات". عملياً، تكون لهذه المراجعة وظيفة شكلية، مجرد تمرين، لا تقدم ولا تؤخر في صياغة الفرضيات، لا أهمية لها من الناحية الفكرية، وليس المطلوب منها أن تساعد على التقدم الفكري والتنبؤ في الموضوع المطروح. مراجعة الأدبيات في التجريبية المجردة هي مراجعة فارغة أيضاً، بمعنى أنها لا توفر تراكمًا تدريجيًا في المعرفة ولا مناقشة أو مقارنة للأفكار تمهيداً للدخول في مجهولات الموضوع.

في دراسة بعنوان "اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الثورات الشبابية العربية، تأثير المرجعيات والمتغيرات الأكاديمية"، يراجع المؤلف 12 "بحثاً" يتلو ملخصاتها الواحد بعد الآخر كأنه يتلو أخباراً منفصلة، وعندما يصل إلى نهاية المراجعة يقول: "الدراسات النظرية التي أوردناها تتسم بالعمق والتوازن... ومقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة نقول أن الدراسة الحالية مختلفة عن جميع الدراسات السابقة، من حيث أنها تتناول اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الربيع العربي" (ص 54). ثم ينتقل إلى موضوع آخر. كان يمكن أن لا يقوم المؤلف بأي مراجعة للأدبيات وهذا لن يغير شيئاً في مسار الدراسة. مراجعة الأدبيات في التجريبية المجردة هي لزوم ما لا لزوم له.

من أشكال التجريبية المجردة ثمة شكل فريد تعرفنا عليه إبان القيام بهذه الدراسة ولم نتمكن في حقيقة الأمر من معرفة ما إذا كان موجوداً خارج العالم العربي. ولتمييزه عن النمط الأصلي (الفارغ) سوف نسميه نمط التجريبية الخادعة. إنه يتعلق بالدراسات التي صنفناها ضمن فئة "من وجهة نظر" المذكورة سابقاً.

يقوم هذا النمط على تخصيص المعالجة "النظرية" في الدراسة لموضوع معين، المبين في العنوان (كفايات الطلبة أو السلوك القيادي للمديرين مثلاً). وحول هذا الموضوع تطرح الإشكالية وتتم مراجعة الأدبيات، على الطريقة المشار إليها أعلاه. لكن جمع البيانات (data collection) يتم عن المعلمين، وكذلك النتائج فهي تتعلق بالفروق الدالة (أو غير الدالة) بين فئات المعلمين. هذا النوع يقوم، في سياق الفراغ المعرفي، بنوع من الخدعة، أعلم المؤلف بذلك أم لم يعلم، إذ يوحي بأن النتائج الإحصائية حول المعلمين هي نتائج حول الموضوع. فالنسب المئوية مثلاً للمعلمين الموافقين أو غير الموافقين على فقرة ما تصاغ بشكل يوحي بأنها نسب مئوية في الموضوع الأصلي (كفاءة الطلبة مثلاً). والدراسة في هذا النمط لا تتعلق أيضاً باتجاهات المعلمين، وإلا لكانت هذه الاتجاهات هي التي شكلت محور مراجعة الأدبيات، وكان العنوان عن اتجاهات المعلمين.

وهنا مثال عن هذا النمط:

⁷ وقد جاءت مثلاً أولى الفرضيات الـ 12 على النحو التالي: "لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتوسط الفرضي والمتوسط الحسابي لدرجات طلبة عينة الدراسة بشكل عام في اختبار التفكير الاستدلالي". وجاءت الفرضيات التالية نسخة مطابقة للأولى مع إدخال متغير جديد في كل مرة (كالجنس وغيره).

"هدفت هذه الدراسة الى تعرّف درجة السلوك القيادي لمديري مدارس محافظات وسط الضفة الغربية في فلسطين، وهي محافظات القدس ورام الله وبيت لحم وأريحا، من وجهة نظر المعلمين. تم اختيار عينة طبقية من كافة معلمي مدارس المحافظات المذكورة، وبلغ عدد المستجيبين 362 فرداً. وتم إعداد استبانة لجمع البيانات حول السلوك القيادي للمديرين تضم 52 فقرة موزعة في خمسة مجالات، وتم التأكد من صدقها وثباتها. وأشارت النتائج إلى أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المعلمين بحسب جنس المعلم، لصالح المعلمات، وبحسب الخبرة، لصالح ذوي الخبرة القليلة، وبحسب المرجعية، لصالح مدارس وكالة الغوث، بينما لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية بحسب مؤهل المعلم العلمي، وتخصّصه".

التجريبية الخادعة هي مركب من مطالعة حول موضوع ومن استقصاء يؤدي الى نتائج عن موضوع آخر يتعلق بالفروق بين المعلمين، والخداع يحصل من وهم أن الثاني يقيس الأول.

في دراسة اخرى عنوانها "مستوى جودة كتاب التاريخ المقرر على الصف التاسع الأساسي من وجهة نظر مشرفي ومعلمي التاريخ" يراجع المؤلف أو لا الأدبيات حول معايير جودة كتاب التاريخ، ثم يبني بناء على ذلك استبياناً يوزع على المشرفين والمعلمين. عند تحليل الأجوبة تتحول الإجابات إلى أرقام ومتوسطات حسابية. ثم تصبح هذه المتوسطات كأنها سمات للكتب. وبعد تحليل النتائج يتبين أنه:

"1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة كتاب التاريخ المقرر على الصف التاسع الأساسي من وجهة نظر مشرفي ومعلمي التاريخ في محافظات غزة تعزى لمتغيري الجنس-مكان العمل. 2) توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة كتاب التاريخ المقرر على الصف التاسع الأساسي من وجهة نظر مشرفي ومعلمي التاريخ في محافظات غزة تعزى لمتغير التفاعل بين جهة الإشراف والجنس، ونجد أن هناك فروقاً بين إناث الحكومة وإناث الوكالة لصالح إناث الوكالة".

على ان التجريبية الخادعة تكشف السر الثالث (بعد الفرضية الصفرية والمراجعة الاخبارية للأدبيات) لانتشار النمط التجريبي عموماً: الاستبانة. أي موضوع يخطر في بالك يمكن ان تجري حوله بحثاً عن طريق الاستبانة، اكان يتعلق بالامتحانات او بالكتاب المدرسي او بالسياسة التربوية، الخ. ان 57% من الدراسات في عينتنا تعتمد الاستبانة كأداة بحثية، لكن النسبة ترتفع الى 67% في التجريبية الفارغة لتصل الى 93% في التجريبية الخادعة. صناعة الاستبانة امر سهل. بإمكانك ان تخترع أسئلة الاستبانة ثم "تحكمها". والتحكيم في هذا التقليد هو من طينة الاستبانة، هو استبانة حول الاستبانة. وميزة الاستبانة فضلاً عن استسهال صنعها وتميرها، سهولة تحليلها بالاستعانة بإحصائي. والإحصاء هو لب الدراسة، بل لب العلم. الاحصاء يخبرنا وحده بالنتائج، يكفي ان نعرضها لتنتهي الدراسة. ان 90.4% من الدراسات التي صنفت في هذا النمط (فارغة وخادعة معاً) وعددها 94 اعتمدت الفروق الدالة كنتيجة.

ما معنى وجود هذا النمط وانتشاره؟

المعنى الأول لهذا النمط يكمن في ان الباحث يتصرف باعتباره "عالماً" محايداً، وبما ان فكرة العالم بهذا المعنى هي مجرد ظن من قبل صاحبه، وبما أن "العالم" هو من يقرره أهل المجتمع العلمي عالماً، فان هذا النموذج يقوم على وسواس العلم والحيادية. وهذا الوسواس هو صدى التجنب الذي أشرنا اليه سابقاً.

المعنى الثاني ان الأستاذ الجامعي ينشر بهذه الطريقة "ابحاثاً محكمة" بسهولة، ويترقى على أساس ذلك بسهولة أيضاً.

طبعا جميع الأساتذة الجامعيين عبر العالم يبحثون وينشرون من اجل الترقية، نستدل على ذلك من انخفاض الإنتاجية البحثية بصورة واضحة لدى الأساتذة مع وصولهم الى أعلى الرتب، او الى التثبيت النهائي في الوظيفة. لكن البحوث التي ينتجها الباحثون لها وظيفة علمية أيضاً تتبين من خلال انتشارها عبر المجتمع العلمي، ووصول نتائجها الى المجتمع عامة. ما نشير اليه هنا ان التقاليد البحثية تقتصر في هذا النمط على وظيفة الترقية، وقد ادت هذه الأحادية الوظيفية الى انشاء تقاليد في تحكيم البحوث والى اندفاع نحو المعايير الشكلية،

والى ان يخاطب "الباحثون" بعضهم البعض، بالمعنى المشار اليه أي ان كل مؤلف يجمع ما توافر من ملخصات ويضعها حيث يلزم في باب مراجعة الادبيات.

إذا كان تحكيم المقالات في دورياتنا العربية يعتبر ان هذا هو البحث بعينه أدركنا سر انتشار النمط، وفهمنا معنى الخواء البحثي العربي ومكانته الهامشية في العلوم التربوية عالميا. وهذا لا علاقة له بـ "المعوقات" المؤسسية والمالية. انه تقليد ارساه الأكاديميون أنفسهم اكانوا أساتذة باحثين أو مشرفين على الرسائل والاطروحات او رؤساء اقسام في الجامعات او محكمين في الدوريات العلمية. والطلاب يتعلمون منهم وينسجون على منوالهم.

2-3 النمط المعياري

على عكس النمط التجريبي، الذي يحرص على التجنب، تقوم الدراسات في النمط المعياري على التماهي مع الفاعل الاجتماعي (social actor)، الذي يقيم الواقعة التربوية ويقترح تطويرها. ويتخذ هذا النمط شكلين رئيسيين: التقييم والتقرير.

في شكله التقييمي يعتبر المقيم أن الواقعة المدروسة تشكو من أمر ما. وغالبا ما يعتمد في هذا النمط التفكير الدائري أي الانطلاق من معايير ما ثم الكشف عن عدم وفاء الواقعة بهذه المعايير ثم التوصية بإجراء تغييرات في الواقعة بما يتناسب مع هذه المعايير. قد يبني البحث في هذا النمط على جمع المعلومات والعمل الميداني (تجريبية) وقد يبني على التحليل الاستدلالي او الشرح. أحيانا يبتدئ من معايير يتبناها أو يضعها ويقيم الواقعة على ضوءها، وأحيانا تكون المعيارية نتيجة منطقية له عندما يكشف جمع المعلومات عن المشكلات فتكون النتيجة إبرازا لهذه المشكلات وتقديم حلول وتوصيات حولها. في جميع الحالات يضع الباحث نصب عينيه ضمنا المسؤولين (في وزارة التربية) كمخاطب. وغالبا، استنادا إلى هذا النمط، يلام هؤلاء لأنهم لا يأخذون بنتائج البحوث والدراسات.

وهذا مثال على هذا النمط:

"هدفت الدراسة إلى ... إبراز مفهوم التنمية المهنية لمعلم الدراسات الاجتماعية وأهدافها وأهميتها وأساليبها، والوقوف على دور التدريب الإلكتروني في تحقيق التنمية المهنية لمعلم الدراسات الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبيان للتعرف على دور التدريب الإلكتروني في تحقيق التنمية المهنية لمعلم الدراسات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي أكدت أن للتدريب الإلكتروني دورا فعالا في تحقيق التنمية المهنية لمعلم الدراسات الاجتماعية في مجال تطوير الذات ومجال النمو المهني التربوي والمجال الأكاديمي والمجال التكنولوجي، وأوصت الدراسة بضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التدريب المهني للمعلمين بمراكز التدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية".

في هذا النمط نصل في النهاية الى الفكرة (او الأفكار) التي ننطلق منها، وهي على كل حال أفكار متداولة في الكتب الجامعية.

أما في الدراسات التي تتخذ "التقرير" شكلا لها فهي تعالج أوضاعا متنوعة و"حاجات" و"مشكلات" و"توجهات" الخ متعلقة بفترة معينة من المعنيين بالتعليم ومحصورة بنطاق جغرافي معين أو مؤسسة معينة، وتقدم بنتيجة الدراسة جردة بهذه المشكلات والحاجات. وتشارك مع الشكل التقييمي بانها تفضي عادة إلى دعوة الجهات المسؤولة الى التدخل من أجل المعالجة المناسبة، وغالبا ما يتصاحب ذلك مع توصيات. يتم جمع المعلومات عن طريق الاستقصاءات عادة، مع احتساب النسب المئوية واجراء التحليلات الإحصائية.

وهذا مثال على هذا النمط:

" هدفت الدراسة إلى استقصاء درجة استخدام الفنون الدرامية في رياض الأطفال وواقع ذلك الاستخدام وقابليته لتنمية الإبداع لدى الأطفال. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء استبانة خاصة أجابت عنها 459 معلمة من محافظة الزرقاء. أظهرت نتائج الدراسة أن 15% فقط من المعلمات يستخدمن الفنون الدرامية بدرجة عالية تشير إلى استخدام يومي،

وأن أكثر أنواع الفنون الدرامية شيوعا في الرياض كان تمثيل القصة ولعب الأدوار، وأن معظم الرياض تفتقر إلى أركان للدراما في الصف، ومعظم المعلمات يعانين صعوبات عند توظيف الأداة تتمثل في عدم توافر الأدوات المطلوبة والمكان والوقت المناسبين. كما تبين أنهم يظهرن اتجاهات إيجابية نحو توظيف الفنون الدرامية، ويجدن التبعات المترتبة على استخدامها مشجعة ويظهرن ارتباطا جيدا بالمنهاج عند توظيف الدراما، ولكن قابلية تلك الممارسات لتنمية الإبداع تبقى متوسطة وضعيفة في معظمها. وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بجعل الفنون الدرامية جزءا أساسيا في برامج الروضة، وضرورة تزويد المعلمات بأدواتها وتدريبهن على توظيفها".

إذا كان المؤلف في المثال السابق، التقييمي، يتماهى مع المفتش، فإن المؤلف في المثال الأخير، يتماهى مع الخبير، يكتب كأنه خبير كلفته الوزارة بتقديم تقرير عن حاجات المعلمين واقتراح الحلول. هو ليس تمرينا على "العلم" الاحصائي كما في التجريبية المجردة، بل تمرين على أدوار اجتماعية متخيلة. وفي حين ان تقرير المفتش الحقيقي له قيمته ضمن هيكلية إدارة الشؤون التربوية، وان تقرير الخبير له أيضا قيمته في تكوين المعرفة وتطوير الآراء حول المعطيات والوقائع واتخاذ القرارات، فإن تماهي "الباحث" مع هذين الدورين ليس الا من قبيل الادعاء والوسوسة، أي الرغبة الدفينة في لعب هذين الدورين في منظومة السلطة الإدارية التربوية. تماما مثل وسواس التماهي مع العالم المحايد في التجريبية المجردة.

ليس في التماهي مع الفاعل الاجتماعي مشكلة يجب حلها، انما جوهر الفكرة هنا ان المؤلف في الحالتين لا يستهدف تطوير المعرفة في حقل معين، بل يدعي تطوير الواقع التربوي. لذلك فان المعيارية مسك ختامها "التوصيات". هذه التوصيات ليست موجهة إلى الزملاء الباحثين لكي يتابعوا بحثهم في نقطة أو أخرى. التوصيات موجهة إلى الفاعلين الاجتماعيين من معلمين ومدراء ومسؤولين وموجهين تربويين... كأن هؤلاء بانتظار نتائج الدراسة حتى يعلموا ماذا يفعلون. ونقدم في الصندوق 2 مثالين عن التوصيات في هذا النمط وهي تعبر بوضوح عن هذه المعاني التي تحملها المعيارية، وتكشف الضجر التي ينتاب من يفتش في مثل هذه الدراسات عن معارف جديدة.

يحصل الضجر لأنه ليس في نتائج الدراسة المعيارية النمط وفي توصياتها أي جديد أصلا، ولأنها تدور حول نفسها، تنطلق من معايير معروفة وتصل إليها في نهاية البحث مجددا. النتيجة في النمط المعياري معلومة، وهذه السمة منتشرة بقوة في الدراسات التربوية، لان المطلوب في التماهي مع الفاعل الاجتماعي، ليس الكشف عن الجديد في المعرفة، بل تكرار ما هو متداول.

صندوق 2: مثالان عن التوصيات

<p>على ضوء مخرجات البحث يوصي الباحث بأن يكون هنالك تدريب منتظم للمعلمين لكي يؤدي دورهم بكفاءة، ويجب أيضا أن يستخدم المعلمون وسائل متنوعة في تدريس القراءة وفقا لمستويات الطلاب. أضف إلى ذلك يجب أن يزود الطلاب بمواد إضافية بجانب المنهج الحالي لكي يتمكنوا من تطوير مهارة القراءة. ومما ذكر سابقا يتضح أن طلاب المرحلة الثانوية يحتاجون إلى بذل المزيد من الجهد من المعلمين وإدارات التعليم، من تسهيل للقراءة وتشجيع الطلاب لكي يطوروا هذه المهارة، ويكون ذلك بالتخطيط السليم واختيار الاستراتيجيات والوسائل المناسبة التي تمكنهم من تحديد أهدافهم المنشودة.</p>
<p>(1) الاهتمام ببرامج إعداد المعلمين قبل مزاوله مهنة التدريس، والبرامج التدريبية لهم بعد الالتحاق بها أثناء مزاوله المهنة، (1) الاهتمام بإقامة الدورات التدريبية للمعلمين بشكل مستمر، (3) الخروج عن الأنماط التقليدية في تقديم وإعطاء الدورات التدريبية والبحث عن الجديد في كل مجال، (4) على معلمي التربية الفنية الالتحاق بالدورات التدريبية مهما كان مستوى الفائدة منها، (5) على القائمين على الدورات التدريبية وتقديمها ضرورة الاهتمام بتدريب المعلمين على المهارات التدريسية المتنوعة.</p>

ان سر "البحث" عن فكرة معلومة مسبقا نجده في السلوك الشائع في الحشد الاجتماعي. انه كمن يرفع الشعار الذي يلقي طربا لدى الجمهور فيكرره. ولطالما قال أحد أعضاء اللجنة الفاحصة وهو يعلق على شهادة للدكتوراه او الماجستير، امام الطالب والجمهور: "يا ليت المسؤول كان هنا ليسمع هذه التوصيات"! وقد يصفق الحضور طربا لسماعه ما كان يحب ان يسمعه. ونجد السر أيضا في الوضعية التي يتخذها صاحب الدراسة تجاه طلابه، فصاحب الدراسة يظن ان "الجديد" المطلوب تقديمه في الدراسة هو ما يكون جديدا على طلابه. وفي جميع

الحالات لا تخاطب دراسات النمط المعياري المجتمع العلمي الواسع الذي هو وحده من يقرر إذا ما كانت دراسة ما قد اضافت جديدا معرفيا في حقلها.

وبما ان الدراسات من هذا النوع تتكاثر باستمرار فهذا يعني انه يجب التفتيش عن وظيفتها في مكان آخر، كوظيفة اجتماعية، تتعلق بدوافع صاحب الدراسة وتخيله لدوره في الجامعة والمجتمع، كفاعل اجتماعي محتمل.

موضوع التوصيات يقرب بين النمط التجريبي بشكليته، المجرى والخادع، من جهة والنمط المعياري بشكليته، التقيمي والساعي الى وضع تقرير، من جهة ثانية. ان ثلث الملخصات التي صنفت تجريبية في عينتنا تضمنت توصيات موجهة الى المسؤولين، علما بان الملخصات لا تتضمن دائما ما ورد في متن الدراسة من توصيات، تبعا لمن يكتب الملخص (المؤلف نفسه، الدورية، قاعدة البيانات، الخ). لكان "العالم الاحصائي" الكامن في وسواس الباحث التجريبي، المحايد في قضايا الشأن العام والمبتعد عنها، يجد نفسه هو الشخص المناسب لتقديم التوصيات، باعتباره ينطلق من العلم الصرف. القربى نجدها أيضا في عدم حاجة المجتمع العلمي العربي والعالمي لقراءة مثل هذه الدراسات، وفي اجراء البحث على طريقة التمرين او مسابقة الامتحان من اجل الحصول على التحكيم الايجابي ثم الترقية.

3-3 النمط التطبيقي

مبدئيا يتميز هذا النمط بان الباحث فيه يفحص برنامجا (أو أداة أو برمجية، الخ.) معينا واضح التحديد من حيث مواصفاته، لجهة مدى فعاليته في تحقيق نتائج معينة (كتحسين الأداء، تحسن الانجاز، زيادة الفعالية، الخ.) مطبقا عموما المنهج الاختباري (مجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية-اختبار قبلي واختبار بعدي). يستخدم هذا النمط التقنيات الإحصائية ويبحث عن الفروق الدالة، لكنه يعتمد نتائج العمليات الإحصائية كبينة على النتيجة وليس كنتيجة.

ومبدئيا يخاطب الباحث في هذا النمط زملاءه الباحثين، وبحثه يعتبر صالحا للنشر عالميا، تماما مثل صلاحية ورقة يكتبها طبيب حول فعالية دواء أو طريقة في علاج مرض معين طبقه على مجموعة من الناس. والفرق بين الطبيب كفاعل اجتماعي والطبيب كباحث يجدر توضيحه، لتمييز النمط المعياري عن النمط التطبيقي.

عندما يكتب الطبيب تقريرا عن المريض، مستخدما كل التقنيات العلمية اللازمة فهو يتصرف كفاعل اجتماعي، محترف. وينتج عن التقرير أثر على المريض. لكن تقرير الطبيب هذا لا يعني الا المريض نفسه، ولا يشكل "معرفة" تستحق التداول. أما عندما يحلل الطبيب مجموعة مختارة من الحالات، ويضعها في سياق البحوث حول الموضوع المبحوث، ويقدم نتائج عامة عن المرض او العلاج، تستحق المعرفة التي انتجها التداول، ويكون على المجتمع العلمي، عن طريق الاستشهادات، تحديد درجة أهمية ما توصل اليه. تكون ورقة الطبيب تحليلية إذا اقتصر على الجانب المعرفي، وتكون تطبيقية إذا بينت مدى فعالية وحدود علاج معين في سياق معرفي معين.

وهذا مثال عن النمط التطبيقي في عينتنا:

" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التقويم الذاتي باستخدام تقنية التدريس المصغر في عملية تقويم أداء معلم اللغة العربية في المرحلة الثانوية في مدينة بيشة في المملكة العربية السعودية. شمل مجتمع الدراسة المعلمين العاملين بالمرحلة الثانوية والذين يدرسون مقررات اللغة العربية والمشرفين التربويين الفنيين لمادة اللغة العربية بالمرحلة الثانوية في مدينة بيشة. أما العينة فقد اختيرت بطريقة عشوائية وعددها 20 معلماً قُسمت إلى مجموعتين 10 معلمين ويمثلون المجموعة التجريبية و10 معلمين ويمثلون المجموعة الضابطة، بالإضافة إلى المشرفين التربويين الفنيين للغة العربية وعددهم 5 ويمثلون المجتمع كاملاً. من أهم النتائج: (1) أن فعالية تقويم أداء المعلم بأسلوب التقويم الذاتي القائم على التدريس المصغر تكون نتائجها أفضل من النقد الموجه. (2) أن مدى فعالية أساليب وطرق الإشراف التربوي القائم على المشرف التربوي في تقويم وتطوير أداء المعلم أقل فعالية من التقويم الذاتي. (3) أن دور التقنيات التعليمية في التقويم الذاتي للمعلم أفضل من دور المشرف التربوي، وتوضّح ذلك من خلال البرنامج التجريبي. (4) نجحت التجربة في إيجاد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الضابطة

التي قومت بواسطة المشرف، والمجموعة التجريبية من المعلمين الذين قوموا أنفسهم تقويماً ذاتياً باستخدام التدريس المصغر لصالح المجموعة التجريبية، ويتضح ذلك من نتائج المحاور الثلاثة للدراسة. (6) يزيد دور شريط الفيديو في التغذية الراجعة للتدريس، إذ يصور الشريط موقف الممارسة تصويراً أميناً، وبذلك يواجه المعلم نقداً ذاتياً لأدائه بعد فراغه من الدرس مباشرة، الخ".

تظهر عينتنا نسبة لا بأس بها من الدراسات التطبيقية (43 دراسة أو 18.6%). وهي تفحص عموماً تقنيات حديثة، ومنوعة جداً، منها ما هو مقتبس من الخارج ومنها ما طوره الباحث بنفسه. لكن توصل الكثير من الدراسات التي صنفنا في هذا النمط إلى أن التقنية المفحوصة كانت ذات نتائج فعالة في التحسين والتطوير، من دون أي تحفظات أو ملاحظات وتبيان الحدود وتقديم تفسيرات لكل ذلك، أثار فينا شكوكاً حول المساهمة العلمية لهذا النوع من الدراسات. حقيقة الأمر أن الملخصات لا تسمح بمعرفة نقاط انطلاق هذه الدراسات والمساهمة الفعلية التي قدمتها، ولا تقدم الكثير من المعلومات حول السيورة المعرفية لكل منها. لذلك ارتأينا أن نطلع على النص الكامل للبعض منها. وقد حصرنا الأمر بالمقالات.

لفهم ماذا وجدنا نبدأ بدراسة واحدة ثم نرى مدى قرب الدراسات الأخرى عنها، عنوانها: " أثر التعلم الإلكتروني على تحصيل طلبة دبلوم التأهيل التربوي في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء: دراسة تجريبية على طلبة الجامعة الافتراضية السورية".

السبب الموجب للدراسة كما يقول المؤلف "عدم وجود أي دراسة محلية أو عربية تناولت دراسة أثر التعلم الإلكتروني على تحصيل طلبة دبلوم التأهيل التربوي في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء". نعم لم يجر أحد بحثاً حول المقرر الذي يعلمه المؤلف. فإذا ما علم في المستقبل مقرراً آخر أو المقرر نفسه في صف آخر أو في جامعة أخرى فسيكون ذلك مسوغاً لإجراء بحوث متتالية من جديد!

أسئلة الدراسة وفرضياتها، من جهتها، هي نسخة طبق الأصل عن النمط الذي سميناه بالتجريبية الفارغة، وكذلك النتائج (صندوق 3). مراجعة الأدبيات جاءت في الصفحات 187-195، أي بعد طرح الأسئلة والفرضيات (ص 185-186)، بصورة لا يعرف معها القارئ ما الفائدة الفكرية منها طالما أن الفرضيات هي فرضيات صفرية. ثمة 5 دراسات "محلية" و3 دراسات "عربية" و4 دراسات عالمية يقدم المؤلف ملخصات عنها، كلها تصل إلى نتائج حول الفروق الدالة (توجد-لا توجد)، وكلها تظهر أن المجموعة التجريبية كانت أفضل أداءً أو أكثر إيجابية من المجموعة الضابطة. يحتاج المرء إلى صبر كبير لكي يتابع عمل هذه المطحنة التي لا تنتج طحيناً، حتى يصل إلى النهاية، أليجد أن المؤلف لديه أيضاً توصيات.

صندوق 3: أسئلة دراسة تطبيقية وفرضياتها ونتائجها وتوصياتها

السؤال الرئيسي: هل من أثر فعال للتعلم الإلكتروني على تحصيل طلبة دبلوم التأهيل التربوي في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل من فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) بين تحصيل طلبة المجموعة التجريبية (الذكور والإناث) وتحصيل طلبة المجموعة الضابطة (الذكور والإناث) في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء؟
2. هل من فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) بين تحصيل طلاب المجموعة التجريبية (الذكور) وتحصيل طالبات المجموعة التجريبية (الإناث) في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء؟

(...) حتى السؤال السادس

الفرضيات:

1. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية (الذكور والإناث) وتحصيل طلبة المجموعة الضابطة (الذكور والإناث) في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء وذلك في الاختبار النهائي المباشر.
2. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية (الذكور) ومتوسط درجات طالبات المجموعة التجريبية (الإناث) في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء وذلك في الاختبار النهائي المباشر.

(...) حتى الفرضية السادسة.

النتائج:

1. الإجابة عن السؤال الأول: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 5%) بين تحصيل طلبة المجموعة التجريبية (الذكور والإناث) وتحصيل طلبة المجموعة الضابطة (الذكور والإناث) في مقرر طرائق تدريس علم الأحياء، ولصالح المجموعة التجريبية (الذكور والإناث). وهذا يعني أن الفرضية مرفوضة (...).

(... حتى النتيجة السادسة

التوصيات:

1. الاستمرار في تطوير التعلم الإلكتروني بما يتناسب وحاجات الطلبة والمجتمع.
 2. تشكيل لجان تضم التربوي المختص، والمختص العلمي والمبرمج لإنتاج أفضل برامج التعلم الإلكتروني.
 3. إدراج مقرر البرمجة الحاسوبية التعليمية في الاختصاصات الجامعية كافة، وفي دبلوم التأهيل التربوي والدراسات العليا.
- (... حتى التوصية العاشرة.

كان يمكن ان ينادي المؤلف بهذه التوصيات في الصحافة مثلا، او أن يلقي خطابا في الجامعة، أو ان يرفع كتابا الى المسؤولين في الجامعة دفاعا عن التعلم الإلكتروني واهميته ومن أجل تطبيقه او تعميمه، من دون حاجة الى اجراء أي "بحث". فالمعرفة المتداولة حول الموضوع منتشرة ومجربة بصورة لا حدود لها. لكنه فضل اجراء دراسة "علمية". تكشف التوصيات وسواس الفاعل الاجتماعي المقنع بالتجريبية. يكاد يقول المؤلف في التوصية الثانية (أنظر الصندوق): أنا هنا (الخبير). لقد اختار كلماته، لأنه هو "المختص التربوي" أو "المختص العلمي". وهو طبعا فوق ذلك "باحث".

كان يمكن ان يقوم المؤلف بدراسة مقارنة حول النماذج الشائعة في التعليم الإلكتروني ويستخرج منها إشكاليات جديدة واسئلة مثيرة للفضول وللتفكير، لكنه فضل طرح أسئلة نتائجها معلومة، لأن المطلوب هو اجراء التمرين في التقاليد البحثية التجريبية السائدة.

تأملنا في 11 مقالا آخر (عناوينها مدرجة في الصندوق 4)، فوجدنا ان 10 منها تنسج تقريبا على المنوال نفسه، لجهة اعتماد التجريبية المجردة كنهج مع فارق انها تصل الى نتيجة معلومة. وبما ان الأمر كذلك فالقارئ لا يعرف ما السبب الداعي الى فحص هذا المفهوم مرة جديدة. الحجة المصرح بها أحيانا، كما في الدراسة عن التعليم الإلكتروني، أن البرنامج لم يتم فحصه حيث يعلم المؤلف نفسه. ثم أن الامر يكاد يصبح كاريكاتوريا أحيانا، لان المؤلف يفحص مثلا أثر التدريب على المتدربين بالمقارنة مع الذين لم يتدربوا (المجموعة الضابطة). ليستنتج أن التدريب مهم! وبالتالي يرفع توصيات حول ضرورة التدريب، بصورة تشبه التفكير الدائري في النمط المعياري.

أن يجري المؤلف البحث مجددا في الموضوع نفسه، في الصف الذي يعلمه، يمكن ان يترجم على النحو التالي: أنا لم اقم بالتمرين، وانا أستطيع القيام به، من الناحية التقنية، وان أشارك في رفع التوصيات. هي مسألة متعلقة بوسواس المؤلفين أكثر مما تتعلق بالهواجس المعرفية.

المقال الذي خرج عن السرب، يبحث في موضوع نادي الفيديو. ينطلق المقال أولا من وثائق: وثيقة اصلاح التعليم في الامارات ومعايير وموجهات تعليم الرياضيات في الإصلاح (2001) ومن وثيقة ومعايير الرياضيات المدرسية الصادرة عن المجلس القومي لمعلمي الرياضيات في الولايات المتحدة الأميركية (2000). وهو ثانيا يستخدم أداتين للقياس: مقياس الأداء التدريسي لمعلمي الرياضيات، والمقابلة. والميزة هنا ان مؤلفي هذه الدراسة يفصلان في بنية المقياس وبنوده، وبيبان اين نجح المعلمون الذين نفذوا البرنامج (حسب المعايير) وأين أخفقوا، ويستخرجان من المقابلات شواهد عديدة حول سيرورة استخدام الفيديو وتفسير المعلمين لإنجازاتهم واخفاقاتهم. والمؤلفان يستخرجان ثالثا معوقات تطبيق المعايير، وشروطا معينة لنجاح تطبيق الفيديو. من هذه النواحي يقدم المقال مساهمة معرفية، ولا يكتفي بالتمرين الشكلي والاحصائي، وبالتالي فان نتائجه يمكن أن تقرأ محليا وخارج الحدود.

صندوق 4: عناوين مقالات صنفت تطبيقية

فاعلية برنامج الكورني مقترح قائم على تعليم التفكير وأثره على التحصيل الدراسي واكتساب بعض مهارات ما وراء المعرفة لدي شعية إعداد معلم الحاسب الآلي
The impact of project - based science instruction (PBSI) on achievement and confidence in academic study of Educational Sciences Faculty students / UNRWA
أثر استخدام البرمجة اللغوية العصبية في تنمية دافعية إنجاز المعلم الفلسطيني
أثر المشاركة في نادي الفيديو كأسلوب للتنمية المهنية في تحسين تدريس الرياضيات لدى معلمي المرحلة الثانوية
أثر برنامج تدريبي في اكتساب طلبة معلم صف مهارات التفكير العلمي وتوظيفها في الغرفة الصفية
تصميم برنامج قائم على الأنشطة الإلكترونية باستخدام السبورة الذكية لتنمية مهارات إنتاج البرمجيات التعليمية التفاعلية لمعلمات رياض الأطفال، وأثر ذلك في تنمية مهارات التفكير المنطقي للأطفال
تنمية مهارات الحل الإبداعي للمشكلات لدى معلمي العلوم وأثره على أداء تلامذتهم
فاعلية برنامج لتدريب معلمات الأحياء للصف الأول الثانوي في أثناء الخدمة على استخدام بعض طرق التدريس الحديثة وقياس أثره في تنمية مهارات التفكير العلمي لدى طالباتهن
أثر برنامج تدريبي لمعلمي المعاقين سمعياً في ضوء احتياجاتهم التدريبية في الأردن
أثر برنامج تعليمي مستند إلى الذكاء الانفعالي في تنمية مفهوم الذات والتحصيل لدى طلبة تخصص معلم الصف
برنامج تدريبي لتنمية المهارات الكتابية لدى الطلاب المعلمين بأقسام اللغة العربية

4-3 النموذج التحليلي

بينما يعتبر النمط التجريبي أن الواقعة التربوية تتجسد في الافراد والجماعات، ويسميه "مبوحثين" فان النموذج "التحليلي" يعتبر ان الواقعة التربوية تتمثل في مفاهيم ومقولات يجب كشفها بصيغة معرفة وتعميمها. وبينما يقوم النمط المعياري على هاجس تطوير الواقعة التربوية والانخراط فيها، يقوم النموذج التحليلي على هاجس تطوير المعرفة التربوية.

نعتبر أن الهدف الذي يسعى وراءه البحث العلمي (في التربية أو غيرها) هو الكشف المعرفي عن الجانب المجهول في الواقعة المدروسة بطريقة مضبوطة.

في هذا التعريف المقترح للهدف من البحث العلمي ثمة شروط عدة: (1) أن الهدف هو الكشف المعرفي (وليس الحكم على الواقعة)، أي ان البحث بطبيعته ليس معيارياً. (2) أن الكشف يتعلق بالجانب المجهول في الواقعة (وليس بالجانب المعلوم منها)، (3) أن الكشف يتعلق بالواقعة المدروسة وليس بالمواد أو بالعينات التي يجري عليها البحث، أكانت فرداً واحداً أو آلافاً من الأشخاص، وبالتالي فالنتيجة هي فكرة أو أفكار قابلة للتعميم، (4) أن المنهجية المعتمدة ليست استنباطية ولا شخصية، بل مضبوطة طبقاً لشروط معينة بحيث انه يمكن اتباعها من قبل شخص آخر (باحث أو مساعد باحث) والوصول إلى النتائج نفسها.

النموذج التحليلي هنا هو أقرب ما يكون من هذا التعريف.

وهذا مثال عن هذا النموذج:

"تهدف الدراسة الحالية إلى مقارنة خصائص المعلم في الدول ذات التحصيل المرتفع (سنغافورا-الصين) والدول ذات التحصيل المنخفض (السعودية) في اختبارات دراسة التوجهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS 2007)، وذلك بهدف الكشف والتعرف عليها، ثم إبراز أكثر هذه الخصائص إسهاماً في تفسير التباين في تحصيل الطلاب. ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على الاستبانة الخاصة بمعلم الرياضيات والعلوم (...). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: (1) إن معلمي الرياضيات والعلوم في الدول ذات التحصيل المرتفع (سنغافورا-الصين) أكثر مشاركة في الدورات التدريبية، ويخصصون وقتاً أطول خلال الأسبوع في إلقاء الدروس وحل المسائل، ويسمحون باستخدام الآلات الحاسبة بصورة أكبر، مع توافر الحاسوب لديهم بصورة أكبر، ولا يوجد أي معوق متعلق بالموارد لديهم، بالإضافة إلى أنهم أكثر تركيزاً على الواجبات التي تتطلب وقتاً طويلاً، وتتضمن تقارير وتطبيقات، كما أن الاختبارات المعدة من قبلهم أكثر ارتكازاً على الأسئلة

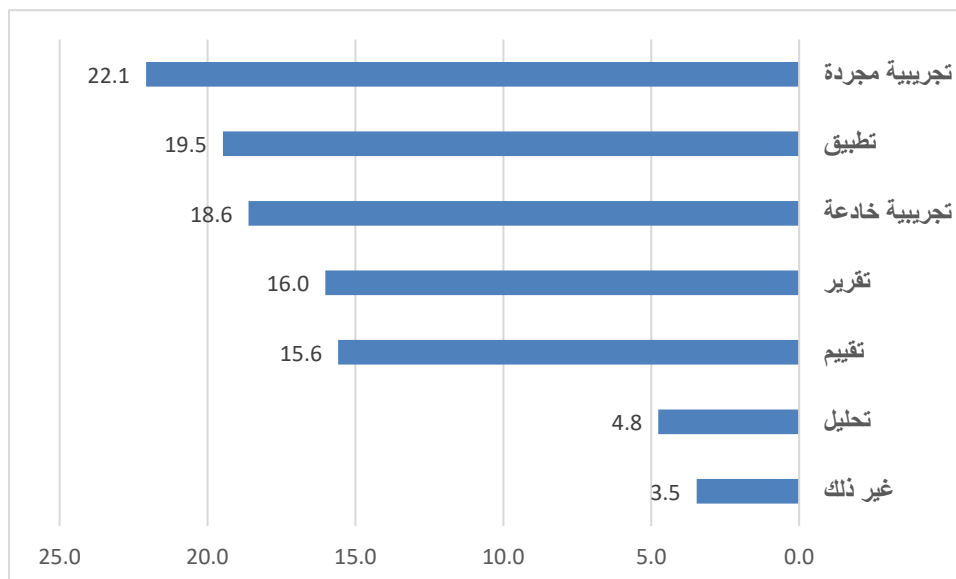
التي تتضمن الفهم والتطبيق والشرح والتفسير والتعليل؛ مقارنة بمعلمي الرياضيات والعلوم في السعودية. (2) إن أقوى خصائص معلمي الرياضيات تفسيراً للتباين في مستوى تحصيل الطلاب في الدول موضوع المقارنة هي: نماذج الأسئلة التي يعدها المعلم، واستخدام الحاسب الآلي المتصل بالإنترنت للتفتيش عن أفكار ومعلومات، حيث فسرت مجتمعة 15% من مقدار التباين في تحصيل الطلاب في الدول موضوع المقارنة في مادة الرياضيات".

حصة هذا النموذج من جميع الدراسات هي الأدنى بصورة كبيرة (4.8%)، مقابل 91.8% لمجموع الانماط التجريبية والمعيارية والتطبيقية (رسم بياني 1).

الفرق بين النموذج التحليلي وغيره لا يكمن في استعمال الاستبانة او عدم استعمالها. والجدول 4 يبين ذلك. الدراسات التحليلية تستعمل الاستبيان أيضا فهي أداة صالحة لجمع البيانات. القضية تكمن في كيفية صناعة الاستبانة وفي كيفية تحليل البيانات المجمعة بواسطتها. كما ان النموذج التحليلي هو الأكثر تنوعا في ادواته: استبانة، مقاييس، مقابلات، وثائق ونصوص ويوميات، بطاقة ملاحظة، الخ. وهذا متضمن في فنّي "غير ذلك" و"أداتين وأكثر" في الجدول 4. وعندما تتعدد الأدوات يتم اللجوء الى التثليث (triangulation) او المقارنة المتعددة الأبعاد بما يسمح بتدقيق المعلومات من عدة جهات.

كذلك ثمة استخدام فروق دالة في النموذج التحليلي حيث تستعمل كدليل على فكرة، وليست هي النتيجة نفسها. من أصل 11 دراسة صنفت في هذا النموذج ثمة دراسة واحدة أتت على ذكر قيمة الفروق الدالة في ملخصها، مقابل 92 و 88% من الدراسات المصنفة تجريبية وخادعة.

رسم بياني 1: توزيع الدراسات التي تم فحصها بحسب الانماط من الأعلى الى الأدنى تكرارا (%) (المجموع: 231)



جدول 4: أدوات التحليل الشائعة بحسب النمط

النمط	استبيان	اختبار	غير ذلك	أداتان وأكثر	غير محدد	المجموع
تجريبية مجردة	66.7	0.0	23.5	9.8	0.0	100
تجريبية خادعة	93.0	0.0	2.3	2.3	2.3	100
تقييم	44.4	8.3	27.8	11.1	8.3	100
تقرير	67.6	2.7	21.6	5.4	2.7	100
تطبيق	22.2	31.1	6.7	33.3	6.7	100
تحليل	54.5	0.0	18.2	27.3	0.0	100

غير ذلك	12.5	0.0	0.0	0.0	87.5	100
المجموع	57.1	7.8	15.6	13.0	6.5	100

ثمة فرق دال احصائيا بين المقالات (الأساتذة) من جهة والرسائل والاطروحات (الطلاب) من جهة ثانية في استخدام النموذج التحليلي، مقارنة بالنماذج الأخرى. الدراسات التي تعتمد النموذج التحليلي رغم عددها القليل، وجدناها بين الرسائل والاطروحات (8) أكثر مما وجدناها بين المقالات (3). كذلك وجدنا في الرسائل والاطروحات نسبة أعلى للنمط التطبيقي (33%) مقارنة بالمقالات (11%). بالمقابل يحصد النمط التجريبي حصة في المقالات (48%) أعلى مما في الرسائل والاطروحات (26%). وهذه النتائج تبين الأثر الذي يتركه الاساتذة على الطلاب وتبين في الوقت نفسه ان وضعية سرعة البحث من اجل النشر التي يضع فيها الاساتذة أنفسهم فيها لا يطبقونها على الطلاب او لا تنطبق من تلقاء نفسها على الطلاب.

لكن ما لفت نظرنا ان ظاهرة "التجنب" شملت أيضا الدراسات التحليلية. فنحن لم نجد دراسة واحدة في مجمل العينة تحلل قضية تربوية تحتل الجدل.

خلاصة ومناقشة

استخرجنا أربعة أنواع في مناهج البحث التربوي، لكنها عمليا ثلاثة أنماط ونموذج (1+3). ذلك أن النموذج التحليلي قليل الحضور (4.8%) يقابله ثلاثة أنماط او قوالب تشترك في ما بينها بعدد من السمات وتشكل معا 91.8% من مجموع عينة الدراسات التي تمت مراجعة ملخصاتها (231 دراسة)⁸. ولاحظنا ان طريقة تحليل النصوص او الوثائق او المحتوى شبه غائبة عن الادوات المعتمدة في هذه العينة (9 من 231). كما بينا بالنسبة للعينة الاوسع التي راجعنا عناوينها (2,329 دراسة) ان الدراسات المنخرطة في القضايا الاجتماعية والسياسية اي التي تحمل حساسية سياسية ما (حقوق المعلمين، الضمان والحماية، الظروف الاجتماعية، الوضع الوظيفي، السياسات) ذات وجود هامشي في الموضوعات التي عالجها مؤلفو المقالات والرسائل والاطروحات في موضوع المعلمين (1.5% منها).

تشير هذه النتائج الى هامشية البحث العلمي التحليلي في التربية، و"ضعف" البحث التربوي عموما. والضعف لا يقصد به هنا النقص في المراجع، او عدم ضبط الاداة، أو قلة خبرة الباحثين (GÖKTAŞ, 2012) الخ. وليست المسألة مسألة انفصال للبحوث عن المجتمع. إذا كان لا بد من استعمال كلمة ضعف فهي هنا ضعف المساهمة المعرفية فيها. انها مشكلة "مشكلة البحث" على حد تعبير ماك وليام ولي (McWilliam & Lee, 2006)، او هي قضية "نظرية" كما يصف دورها برنشتاين: "النظرية مهما كانت اولية، تأتي قبل البحث. وبالتالي عندما يبدأ البحث تكون النظرية قد خضعت توا للتوضيح بقدر ما تواجه الوقائع التجريبية. ومع نهاية البحث تكون قد شهدت تطورات مفاهيمية إضافية" (Bernstein, 2000).

على كل حال ليس الضعف هو بيت القصيد في دراستنا. بيت القصيد هو قوة انتشار انواع الدراسات التي تقوم على اعتبارات أخرى غير معرفية. هذه الانماط الشائعة ادعي ان لها وظيفة اجتماعية، والا لما انتشرت بهذه القوة. فقد لاحظنا أن النمط التجريبي منتشر، بشكله الفارغ والخادع، علما بان تقديم التوصيات فيه هو امر عادي. ولاحظنا ان الانماط المعيارية التي تهدف الى التوصية بالتنوير والتي تتخذ شكل التقييم او التقرير او التطبيق، تنبني بدورها على قواعد تجريبية. هي قوالب بمعنى أنها تقوم على التجنب وعلى معادلة من مكونات: طريقة تجريبية – مأل معياري، مع تفاوت في حصة كل من هذين المكونين تبعا للنمط (تجريبي فارغ، تجريبي خادع، تقييمي، تقرير، تطبيقي). لم نجد في هذه الدراسات إطارا نظريا او مفاهيميا عاما، او مستقى من أحد

⁸ ما تبقى من دراسات (3.5%) وضعت تحت فئة غير ذلك وهي غير صالحة للتصنيف في اي من النماذج الستة ولا لإضافة نموذج سابع.

المبادئ المعرفية الإنسانية كالفلسفة أو علم الاجتماع أو التاريخ أو علم النفس. الإطار "النظري" في هذه الأنماط هو مراجعة للدراسات التجريبية المماثلة، وكأنما تراصف الملخصات مع نتائج البحث، ومع تكاثر الدراسات المشابهة عبر الزمن، إلى ما لا نهاية، سوف ينتج ألياً معرفة، كما يقول رايت ميلز.

انتشار هذه القوالب يعبر عن وجود تقليد راسخ في البحوث التربوية العربية. وهذا التقليد، كما كل تقليد اجتماعي أو مؤسسي، له قواعده وله أهله الذين يحرصون على الحفاظ عليه، نجدهم في كليات التربية، مسؤولين وأساتذة، وهيئات تحرير الدوريات المحكمة. انه "واقعة اجتماعية"⁹ (social fact) بالمعنى الذي يعطيه دوركهايم للمصطلح (دوركهايم، 1974): هي مستقلة عن وجود الافراد، تبقى قائمة لو تغير أعضاء اللجنة التحكيمية أو رؤساء الأقسام، وهي قاهرة، أي تفرض نفسها على الباحثين الجدد، وتعاقب من لا يلتزم بها (تفرض ما يكتبه الأستاذ وتمنعه بالتالي من الترقى). في مؤتمر عن البحث التربوي نظمته "شمعة" في العام 2013 قالت أستاذة في جامعة خليجية ما معناها انها كانت تعلم في إحدى الجامعات الأميركية، وتنتشر هناك، لكنها عندما انتقلت إلى الجامعة الخليجية تلقت تقييمات سلبية لدراساتها التي كانت تضعها على الطريقة السابقة، ولم تنتشر اعمالها. ولما سألت عن السبب قيل لها ان هناك اصولاً وقواعد يجب ان تتبعها. وأنها كلامها بالقول انها اعتمدت هذه القواعد وأصبحت تنتشر، وأن ما تنتشره الآن هو عموماً "بدون معنى"، لكنها مستمرة في ذلك لأنها تريد أن تحصل على الترقية.

هذه التقاليد ذات طبيعة أكاديمية طبعاً، لكن وظيفتها الاجتماعية تأتيها من ناحيتين. ناحية التجنب، أو العمل ضمن القيود الفكرية والسياسية في المجتمع، لجهة المواضيع التي تطرح ولجهة الطريقة التي تطرق بها هذه المواضيع. لذلك يجب ان تكون البحوث مقبولة أو غير مستنكرة في الثقافة السائدة. وناحية ما سميناه بالوسواس الاجتماعي: وسواس العالم المحايد القدير في الإحصاءات، لان الأرقام هي العلم والموضوعية، وسواس الفاعل الاجتماعي، بدوريه المقيم (المفتش، المدير، المعلم) والخبير. وهي وسواس تقوم على الادعاء، اما الفاعلون الاجتماعيون الحقيقيون فهم في مكان آخر، ولا ينتظرون نتائج هذه البحوث لكي يقرروا ماذا يفعلون. ولوم المسؤولين على عدم الاخذ بتوصيات الدراسات هو عنصر متكرر من عناصر هذه الوسواس.

ليس لدينا معلومات تبين لنا تاريخ هذه التقاليد وجغرافيتها، متى انطلقت ومن أين وكيف انتشرت. لكن اغلب الظن انها انطلقت من البلدان العربية الأكثر انتاجاً للدراسات التربوية والأكثر تصديراً للأساتذة والتي تمرست، في الوقت نفسه، خلال فترة طويلة من الزمن في الاستبداد السياسي. إذا صح هذا الظن ففكر فوراً بثلاثة بلدان منتجة في المشرق هي مصر والعراق وسوريا، وتكون البلدان المستهلكة لهذا التقليد هي دول الخليج العربي. تخرج نسبياً من هذه الخريطة بلدان المغرب العربي، ولبنان والأردن، لأنها لا تتوافر فيها الشروط الثلاثة للتصدير ولا شرط الاستيراد. واقع الحال ان دولاً مثل المغرب والجزائر لا تشتمل كل منها حتى اليوم سوى على كلية تربية واحدة وفي تونس لا توجد أي كلية تربية، لأن أعداد المعلمين يتم في هذه البلدان في معاهد تابعة للوزارة وهذه المعاهد لا تمنح شهادات عليا في التربية ولا تصدر دوريات. بالمقابل فان بلداً مثل مصر يشتمل على 41 كلية تربية والعراق على 57 كلية. وهما أكثر بلدين ينتجان شهادتي الماجستير والدكتوراه (مصر لديها 75 برنامجاً لهاتين الشهادتين، والعراق لديه 56 برنامجاً)¹⁰.

مع تأمل انتشار هذه التقاليد نصل إلى استنتاجين إضافيين. الأول: ان الأساتذة هم حماة هذه التقاليد وهم حملتها وناقلوها إلى الجيل الجديد من الباحثين، ومن جامعة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، علماً بان الأساتذة الجامعيين

⁹ في الكتاب المترجم الذي نعود إليه استخدم المترجم تعبير "ظاهرة اجتماعية" مقابل fait social في كتاب دوركهايم الفرنسي. وهذه الترجمة برأيي غير صحيحة.

¹⁰ استخرجت هذه الأرقام من دليل الجامعات في البلدان العربية (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2013)

من حيث المبدأ هم النخبة المفكرة في المجتمع. والثاني: ان الجامعة (كلية التربية هنا) تقوم بعملية تنشئة اجتماعية امتثالية منهجية للطلاب في جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى الماجستير والدكتوراه، علما بانها يجب ان تلعب، كما يكتب الباحثون التربويون أنفسهم، دورا بارزا في التغيير الاجتماعي. كنا نظن ان التعليم الجامعي يختلف عن التعليم ما قبل الجامعة، بالانتقال من التنشئة الى التغيير، فاذا به في بلداننا، يلعب دورا مماثلا للتعليم الذي قبله، أي التنشئة، مع تدرج يفرضه الارتفاع من صف الى صف أعلى.

لائحة المراجع

- الأمين، عدنان (2008)، التعليم في البلدان العربية، في: **التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ص ص 13-206
- الأمين، عدنان (2014). قضايا النوعية في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية، في: الامين، عدنان (محرر)، **قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص ص 13-36
- بطاح، أحمد عبد الجليل (2007). معوقات البحث وسبل الارتقاء في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. **مجلة العلوم التربوية: ع. 13**، تم استرجاعه من search.shamaa.org
- حمود، رفيقة (2014). مكانة الجامعات العربية في التصنيفات الدولية، في: الامين، عدنان (محرر)، **قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص ص 777-798
- دوركايم، أميل (1974)، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمود قاسم، القاهرة مكتبة النهضة المصرية.
- سيد، فاطمة حسن (2005)، اصلاح التعليم بين الخوف من المؤامرة وغياب المشاركة، دراسة تأثير المساعدات التنموية الاجنبية على اصلاح سياسة التعليم الاساسي في مصر في عقد التسعينات، في: الامين، عدنان (محرر)، **اصلاح التعليم العام في البلدان العربية**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص ص 39-54
- الشرع، إبراهيم أحمد، الزعبي، طلال عبد الله (2010). مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية. **دراسات، العلوم التربوية: مج. 38**، ع. ملحق 4، تشرين الثاني 2011 تم استرجاعه من: search.shamaa.org
- ضو البيت، نصره إبراهيم. واقع استخدام الانترنت في البحث العلمي لطلاب الدراسات العليا: دراسة تطبيقية على بعض الجامعات السودانية. دكتوراه. تم استرجاعه من: search.shamaa.org
- عمر، فيصل، زيدان، عفيف حافظ (2007). معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة. **المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد: مج. 1**، ع. 1، كانون الثاني 2007. تم استرجاعه من: search.shamaa.org
- العمرى، علي، ونوافله، وليد (2011). واقع البحث في التربية العلمية في الأردن في الفترة 2000-2009، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية: مج. 7**، ع. 2، ص ص 195-207
- الفيومي، خليل عبد الرحمن (2012). صعوبات البحث الأكاديمي في أقسام المناهج وأساليب التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **المجلة التربوية: مج. 27**، ع. 105، ج. 1، ديسمبر 2012. تم استرجاعه من: search.shamaa.org
- لحروب، أنيس (2014). قضايا النوعية في برامج التربية في الجامعات العربية، في: الامين، عدنان (محرر)، **قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص ص 55-76

المجيدل، عبد الله، شماس، سالم مستهل (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية، كلية التربية بصلالة انموذجا. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية: مج.26، ع.1-2، 2010 تم استرجاعه من. search.shamaa.org

نوفل، نبيل (1999). الحرية الأكاديمية بين النظرية والتطبيق (قراءة في الواقع المصري)، ورقة غير منشورة

الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (2013)، دليل الجامعات في البلدان العربية
(http://laes.org/upload//editor_upload/file/Draft%20HEI%20Guide%20Jan22.pdf)

وهبه، نخله (2009). حتى لا يتحول البحث التربوي الى مهزلة-أسس البحث التربوي واصوله، طبعة 2، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 128 صفحة.

BERNSTEIN, B. (2000). **Pedagogy, Symbolic Control and Identity: Theory, Research, Critique**, Revised edition, Oxford, Rowman & Littlefield Publishers, Inc.

ElAmine, Adnan (1991). **Enseignement et dépendance, essai sur les pays arabes**, Thèse, Doctorat d'Etat, Paris, Sorbonne, PP 557-790

ESCWA (2014). **The Broken Cycle: Universities, Research and Society in the Arab World. Proposals for Changes**, 94 pages

GÖKTAŞ, Yüksel et al (2012) Trends in Educational Research in Turkey: A Content Analysis, **Educational Sciences: Theory & Practice** - 12(1), 455-460

McWilliam, Erica; Lee, Alison (2006). The Problem of "The Problem with Educational Research", **Australian Educational Researcher**, v33 n2 p43-60 Aug 2006 (From ERIC)

Mills, C. Wright (1959). **The Sociological Imagination**, Oxford University Press,

OECD (2005). **Teachers Matter, Attracting, Developing, and Retaining Effective Teachers**, <http://www.oecd.org/education/school/34990905.pdf>

US Department (2002), **No Child Left Behind**, 180p.

<https://www2.ed.gov/admins/lead/account/nclbreference/reference.pdf>

Young, Michael F.D. (2000), Rescuing the Sociology of Educational Knowledge from the Extremes of Voice Discourse: Towards a New Basis for the Sociology of Curriculum, **British Journal of Sociology of Education**, Volume 21, Issue 4, pages 523-536